

الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
<https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en>

رؤى: الحركة الحقوقية والإسلاميون، أزمة الثقة متواصلة

صلاح الدين الجورشي

الإشارة الأكاديمية لهذا المقال: الجورشي، صلاح الدين (2018). رؤى: الحركة الحقوقية والإسلاميون، أزمة الثقة متواصلة. رواق عربي، 23 (1)، 19-26.

إيضاح

هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر

هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنّف 4.0.



رؤى: الحركة الحقوقية والإسلاميون، أزمة الثقة متواصلة

صلاح الدين الجورشي

تغيرت أشياء كثيرة في علاقة حركة حقوق الإنسان بحركات الإسلام السياسي في العالم العربي عموماً، وفي الدول التي تأثرت مباشرة بتداعيات ما يُعرف بالربيع العربي. وتفاوت الأمر من بلد إلى آخر، إلا أن الحصيلة النهائية تبدو سلبية إلى حد ما، إذ بدلا من أن تتطور العلاقة نحو الأفضل، إذ بها تراجع على أكثر من صعيد. حيث عادت أزمة الثقة بين الطرفين، واتخذت من جديد منحى التشكيك وتبادل التهم. وقد تبلغ أحيانا حدة رفض أحد الطرفين لوجود الآخر، توجيه اتهامات بالتحجر الأيديولوجي أو الارتباط بقوى غربية معادية للإسلام والعمل على تغيير هوية الشعوب.

عندما نشأت الجمعيات الحقوقية في العالم العربي خلال سبعينات القرن الماضي، لم تجد في البداية بيئة مساندة لها ومرحبة بها. وكانت الأنظمة الحاكمة هي الطرف الأكثر انزعاجاً من هذا "الكائن الغريب" بحكم أن هؤلاء النشطاء الجدد يريدون مراقبة الحكومات والتصدي لتجاوزاتها الكثيرة في مجال حقوق الإنسان. لكن الوضع الدولي ونزوع النخب نحو التمرد على الاستبداد في أشكاله التقليدية ساعد كثيراً على القبول بهذا النوع الجديد من منظمات المجتمع المدني، حيث تم الاعتراف بها في دول مختلفة، بداية من تونس والمغرب، وصولاً إلى معظم الدول العربية.

في تلك المرحلة بدأ تعارف حذر بين الحركة الحقوقية وجماعات الإسلام السياسي، التي نشأ العديد منها في نفس الفترة الزمنية في جهة المغرب العربي، وإن كانت نشأة هذه الجماعات في دول أخرى مثل مصر وسوريا والعراق وحتى ليبيا تمت في مرحلة أقدم بعد عقود.

استمت العلاقة بين الطرفين في البداية بنوع من الارتباك في المواقف. إذ من جهة هناك تباين فكري بين الطرفين، ومن جهة أخرى سجلت دفاع منظمات حقوق الإنسان عن الإسلاميين عندما تعرضوا لموجات متتالية من القمع والإقصاء. وقد تطورت هذه العلاقة عندما بدأ بعض الإسلاميين يهتمون تدريجياً بالمنظومة الحقوقية بشكل انتقائي. وهو نفس السياق الذي غيرت فيه مجموعات يسارية راديكالية مواقفها من جمعيات حقوق الإنسان بشكل جذري، عندما أصبحت هذه الأخيرة تلعب دوراً فعالاً في أكثر من بلد. بعد الربيع العربي، أخذ المشهد السياسي العام يتغير بشكل غير مسبوق. ارتفع سقف الحريات، وهو ما سمح للأحزاب والجماعات بأن تطفو فوق السطح، وتشرع في التنافس فيما بينها، من أجل الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات التي تم إجراؤها في أجواء تنافسية محتدمة بعد أن اهتم الجميع تقريباً بالسياسة والشأن العام.

في هذا السياق تحولت العديد من حركات الإسلام السياسي من منظمات مقموعة ومعرضة للإقصاء والتهميش إلى أحزاب سياسية معترف بها ومرشحة للحكم. بعض هذه الأحزاب حاول الانفراد بالسلطة مثلما حصل في مصر، وبعضها قبل بصيغ متعددة من الائتلافات الحاكمة مثلما شهدنا في تونس والمغرب، ولفترة قصيرة في ليبيا.

هذا الانقلاب في الأدوار وضع هذه الحركات أمام اختبار صعب، وجعلها عرضة للنقد وتقييم أدائها السياسي من زاوية حقوقية، مثلما كان الشأن مع أنظمة الحكم السابقة. وأحيانا تكون الحركات الحقوقية أكثر صرامة في رصدها ونقدها لتجاوزات حركات الإسلام السياسي، نظراً للخلفية الأيديولوجية الدينية لهذه الحركات والتي يخشى أن يكون لها تداعيات مباشرة أكثر خطورة على الدولة والمجتمع. فصورة "الدولة الدينية" لا تزال مهيمنة على تفكير خصوم الإسلاميين وغيرهم من المثقفين والنشطاء.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن علاقة المنظمات الحقوقية بحركات الإسلام السياسي تختلف من بلد إلى آخر. وذلك نظراً لتفاوت الأوضاع في الدول التي تأثرت مباشرة بالتحويلات السياسية التي شهدتها المنطقة في أعقاب الربيع العربي. لذا من المهم رصد بعض الحالات التي من شأنها أن تبرز هذه الاختلافات، مع التركيز على ما هو مشترك بينها. ونشير إلى أنه من الصعب تقديم تفاصيل عن كل بلد نظراً لضيق المجال، وهو ما سيضطرنا إلى الانتقاء والتركيز على بعض الحالات فقط.

مثلت ثورة يناير فرصة تاريخية لجماعة الإخوان المسلمين الذين انتقلوا بفضلها بعد أكثر من ثمانين عاما من تأسيس حركتهم من موقع المعارضة إلى مقعد الحكم. ورغم أنهم أثبتوا من خلال الانتخابات التي جرت بشكل ديمقراطي، سواء التشريعية أو الرئاسية، أنهم يتمتعون بتأييد شعبي حقيقي. إلا أن رغبة الجماعة في الانفراد بالسلطة سرعان ما عزلتها عن بقية القوى السياسية غير الدينية، وأوقعتها في الكثير من المحظورات، ومهد الطريق للانقلاب عليها وإنهاء حكمها على يد العسكر. كما اصطدمت الجماعة أيضا ببقية القوى السياسية المنافسة التي تكتلت ضدها خوفا من هيمنتها السياسية على السلطة، وانقلبت على الجماعة أيضا معظم منظمات الحركة الحقوقية التي تخوفت بدورها من خطابها الديني، ومن إمكانية انتهاك الحريات وحقوق الإنسان. وتفاقمت هذه المخاوف بعد تصريحات عديدة صدرت عن المرشد العام ومكتب الرشد، وتعمقت عندما تحالف الإخوان المسلمين مع السلفيين، واحتكر الطرفان صياغة الوثيقة الأولى للدستور، وسعيا إلى السيطرة على القضاء، وأظهرا رغبة شديدة في أن يجمع الرئيس مرسى أهم الصلاحيات في الدولة، إضافة إلى رفضهما التعاون مع الأحزاب العلمانية والتكنوقراط من أجل إنقاذ الدولة وإنعاش الاقتصاد، وذلك رغم تعدد المؤشرات الدالة على بداية التآمر على الجماعة من أجل إبعادها عن السلطة عبر القوة ومن خلال أجهزة الأمن والجيش.

تعرضت الحركة الحقوقية في مصر إلى اختبار صعب عندما تطورت المواجهة بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين؛ مما جعل بعض المنظمات الحقوقية تسقط من حسابها أن المعركة ضد الإخوان يجب أن تدار ضمن الإطار الديمقراطي، وأن يتم حسمها من خلال صندوق الاقتراع وباحترام القانون. وهو ما جعل بعض المنظمات تغض الطرف مع الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في حق أعضاء جماعة الإخوان. كما تم توظيف مواقف بعض الجهات الحقوقية من أجل إضفاء قدر من الشرعية على الانقلاب الكامل الذي حصل ضدهم.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن منظمات حقوقية مصرية عديدة تعاملت مع تلك الأحداث الضخمة التي هزت مصر والعالم العربي من منطلقات مختلفة. هناك منظمات لم تغمض عينها، ورفضت تبرير ما حصل بناء على ما تمثله جماعة الإخوان من خطر سياسي. لقد قررت هذه المنظمات أن تتحمل مسؤولياتها الحقوقية، رغم عدم تأييدها السياسي للإخوان المسلمين، وإنما عمدت إلى التمييز بين الخصومة السياسية وبين تبرير الانتهاكات التي تمس بشكل مباشر حقوق الإنسان. ولا تزال هذه المنظمات تدفع ثمنا غاليا بسبب ما اتخذته من مواقف كان آخرها إدانة الأحكام بالإعدام التي شملت سبعين من قادة الإخوان في قضية "رابعة"¹ إذ رغم أهمية الاحتجاجات الشعبية التي رفضت حكم الجماعة، إلا أن التعامل الحقوقي مع الأحداث لا يمكنه تجاهل بشاعة الانتهاكات التي شهدتها فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة وغيرها من الأحداث، فضلا عما ترتب عن ذلك من نتائج سياسية خطيرة غيرت مجرى الأحداث في مصر.

رغم الزلزال الذي أصاب جماعة الإخوان سياسيا واجتماعيا وإنسانيا، إلا أن جزءا من الجماعة فكر فيما حصل بشكل جدي. منهم من دخل في مراجعات هادئة وبعيدة عن الأضواء. ومنهم من اتجه نحو العمل الحقوقي، إما إدراكا بأهمية هذا المجال الذي أهملوه في السابق، أو لدوافع برامجية ووظيفية. انخرط بعضهم في منظمات حقوقية سواء داخل مصر أو خارجها بما في ذلك منظمات دولية، ومنهم من اختاروا تأسيس جمعيات ليست بعيدة عن فلك الجماعة. وقد تكون بداية انعطاف هامة في فكر البعض منهم قد تترك أثرا ما في ثقافة بعضهم وفي سلوكهم السياسي، وقد تجعلهم في سياق تاريخي معين جزء فاعل من المجتمع المدني الحقيقي والمستقل عن الأحزاب السياسية وبعيدا عن المناورات. خاصة وقد حصل مثل هذا لدى تيارات أيديولوجية أخرى.

لقد بدا واضحا أن مواقف الحركة الحقوقية المصرية من هذه الأحداث قد تباينت داخل مكوناتها فلم تكن موحدة. وهو ما أثر عليها سلبيا وجعل وزنها يتراجع كثيرا؛ فتولدت عن ذلك تساؤلات عديدة حول مسؤوليتها التاريخية في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مهما كانت خلافاتها العميقة مع الحركات الإسلامية. لا شك في أن تلك المرحلة كانت صعبة على المؤمنين بحقوق الإنسان داخل مصر وخارجها وهم يشاهدون على الشاشات ال قتل الناس بالمتات، ولولا المواقف المبدئية والصائبة والعادلة التي عبرت عنها بعض الشخصيات والجمعيات تجاه الضحايا بقطع النظر عن مواقفهم الخاصة بالإسلاميين وأخطائهم العديدة، لدخلت الحركة الحقوقية المصرية في نفق مظلم².

سوريا وليبيا واليمن

تشكل سوريا وليبيا واليمن سياقات مختلفة نظرا لما تعرضت له من انقسام وانزلاقها في حروب أهلية دمرت مشروع الثورة، وأدت إلى نتائج مغايرة تماما لتطلعات الشعوب ومصالحها.

لو توقفنا عند الحالة السورية للوحد أن جماعة الإخوان المسلمين تحديدا -ودون الخلط بينها وبين بقية الجماعات الدينية التي سبترز فيما بعد وتتخذ مواقف مختلفة عن الإخوان³ -حاولت في مرحلة ما عرف بربيع دمشق التكيف التدريجي والنسبي مع الخيار الديمقراطي، من خلال بعض المراجعات اللافتة للانتباه تم تضمينها في وثيقة "عهد وميثاق"⁴ التي حددت فيها الأطر العريضة لمفهومها لسوريا ما بعد سقوط النظام، داعية إلى بناء دولة مدنية حديثة ديمقراطية تعددية. واعتبرتها "أساساً لعقد اجتماعي جديد، يؤسس لعلاقة وطنية معاصرة وأمنة بين مكونات المجتمع السوري". ودعت الوثيقة أن تتبع سوريا في المستقبل نظاماً جمهورياً نيابياً يختار فيه الشعب الممثلين والحكام عبر صناديق الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وطالبت بقيام دولة يتساوى فيها المواطنون جميعاً على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، تقوم على مبدأ المواطنة، ويحق لأي مواطن فيها الوصول إلى أعلى المناصب. كما دعت الوثيقة إلى قيام "دولة تلتزم بحقوق الإنسان كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية من الكرامة والمساواة وحرية التفكير والتعبير لا يُضام فيها مواطن في عقيدته ولا في عبادته"⁵.

لكن ما أن تبنت الجماعة العنف المسلح⁶ كبقية تيارات المعارضة حتى تورطت في ممارسات خاطئة كان من نتائجها تعميق شكوك خصومها في السياسة والأيدولوجيا، وكذلك عموم الحركات الحقوقية بما في ذلك المنظمات التي تعاونت مع الجماعة ودافعت عن حقوق المنتمين لها، لكنها كانت حذرة تجاه طبيعة مشروعها السياسي. وفي هذه الأجواء المنهارة على أكثر من صعيد اندفع البعض نحو اتهام جماعة الإخوان بتهم خطيرة حيث زعم البعض بأن الغرب "نهض بعد طغيان الأسلمة على مشهد الثورة السورية، ليدعم النظام ولو ضمناً، معللاً ذلك بغياب البديل المقبول في صفوف المعارضة الإسلامية والفصائل الجهادية. وهكذا تكون جماعة الإخوان المسلمين قد أسهمت في إعادة الشرعية للنظام رغم كل جرائمه وموبقاته، فصارت الجماعة هي الغسالة التي دخلت بها أسمال النظام البالية لتخرج بيضاء من دون لحي وعمائم، وهي الهيئة التي بكل تأكيد يفضلها الغرب في نهاية المطاف. لقد خاب مسعى الإخوان وخسرت كفة الشعب وأخشى القول بأن النظام قد رب"⁷.

كما وقعت جماعة الإخوان مثل غيرها في أسر تعقيدات العلاقات الإقليمية والاستراتيجيات المختلفة إزاء التعامل مع الثورة السورية. إذ لم يكن من اليسير على الجماعة أن تتخذ مسافة تجاه دول الجوار التي مدت لها يد المساعدة خلال المواجهات المسلحة أو استضافت قياداتها وأعضائها في الظروف الصعبة التي مروا بها. من هذه الدول تركيا التي أصبح لها موقع قدم عسكري وسياسي في سوريا⁸.

ما حصل في سوريا لا يختلف كثيراً عما حدث في ليبيا. إذ في المرحلة الأولى التي تلت مقتل العقيد معمر القذافي، تعاملت الأحزاب الإسلامية بإيجابية مع الشعارات الديمقراطية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وأسهمت كطرف بناء في نجاح الانتخابات البرلمانية التي أجريت في يوليو 2012 لكن بعد ذلك تعثرت التجربة، وتعمق الانقسام بين الليبيين، واختلطت الأوراق والشعارات، وانخرط الجميع في رفع السلاح وتأسيس الميليشيات حتى أصبحت ليبيا ساحة مفتوحة للتدخلات الإقليمية والدولية.

أما في اليمن فالأجواء لم تكن بعيدة عما حصل في كل من سوريا والعراق. فالجهود التي بذلت عبر السنوات الطويلة من أجل تطوير الخطاب السياسي للإسلاميين باليمن⁹، جاءت الحرب الأهلية لتضعه بين قوسين، حيث عاد الجميع للوقوع في مطبات القبليّة والعنف المسلح والطائفية.

لقد وجدت الحالة اليمنية نفسها خاضعة بشكل كبير لإرادات الدول الإقليمية بمختلف أجنحتها المتعارضة. وقد حاول الإخوان المسلمون من خلال "حزب التجمع اليمني للإصلاح" التكيف مع العملية السياسية، وقبّلت الجماعة التعاون مع أحزاب أخرى دينية وعلمانية، بما في ذلك "الحزب الاشتراكي"، وأسهمت الجماعة في تأسيس ما عرف بـ "تكتل اللقاء المشترك" الذي جمع تنظيمات من مختلف المشارب الأيدولوجية. رغم هذه التجارب القائمة على الانفتاح والعمل المشترك إلا أن الإسلاميين اليمنيين المنضوين تحت حزب التجمع اليمني للإصلاح عموماً بقوا عرضة للضغط السلفي القوي في هذا البلد، وهو ما وضع حدوداً لتطور الجماعات الإسلامية، وجعلها عرضة للشك والنقد من قبل الحركة الحقوقية المحلية والدولية،

دون أن ينفي ذلك وجود علاقة تعاون بين الطرفين في مناسبات عديدة مثلما حصل بين حزب الإصلاح وبين مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان¹⁰.

لقد تفاعلت الحركة الإسلامية اليمنية بطريقة إيجابية مع الربيع العربي، وهو ما جعلها تسهم بوضوح في إسقاط حكم علي عبد الله صالح، من خلال الدور الطلائعي الذي قام به شبابها الذي اندمج كلياً في حركة الشارع. لكن الانتكاسة التي عرفتتها الثورة اليمنية، والتي ساهمت في تقسيم البلاد، ووسعت دائرة الحرب الأهلية، في ظل الصراع الإقليمي السعودي الإيراني أدت إلى حرمان اليمن من مقومات الاستقرار والتعايش السلمي واستئناف العملية السياسية ذات التوجه الديمقراطي.

لقد اعتمدت المنظمات الحقوقية على معطيات وشهادات عديدة من شأنها أن تثير شبهة تورط الإسلاميين في هذه الدول الثلاث في جملة من الانتهاكات الخطيرة التي تتعلق بحقوق الإنسان. وإن كانت نفس التهم موجهة أيضاً إلى بقية الفصائل المتنازعة على السلطة في البلدان. فالحروب الأهلية لا تستثني أحداً من لوثاتها وجرائمها ومخلفاتها السيئة على أكثر من صعيد.

الاستثناء التونسي

تعتبر الحالة التونسية مختلفة عما يجري في كثير من الدول العربية. وذلك بسبب عاملين اثنين على الأقل، يتعلق الأول بصمود الانتقال الديمقراطي رغم كثرة الصعوبات وتعدد العواصف السياسية وهشاشة الأوضاع. وقد سمح ذلك للأحزاب والأطراف الاجتماعية بمواصلة النشاط بشفافية في ظل الحريات الواسعة التي تتمتع بها البلاد. وقد نظمت في هذا السياق - حتى وقت كتابة هذه الورقة - ثلاثة انتخابات هامة اعتبرت نزيهة وديمقراطية. وساهمت هذه المحطات الثلاثة في تمكين حركة النهضة من أن تكون مشاركة في الحكم، إلى جانب أحزاب أخرى تنوعت حسب النتائج وتغير موازين القوى، وهو ما جعلها أكثر حذراً في تعاملها مع المسائل الحقوقية. وخلافاً لمرحلة الترويكا، بقيادة حركة النهضة، التي شهدت ممارسات كادت أن تنزلق بالبلاد نحو المس بعدد الحريات مثل حرية الصحافة وحق التظاهر واحترام الخصوصية الفردية أو حماية الفضاء العام؛ فإن قيادة الحركة أصبحت فيما بعد تتجنب الدخول في أي تنازع حول عديد المسائل التي تتعلق بحقوق الإنسان. لكن في المقابل لم تبادر الحركة بتقديم مشاريع قوانين تهدف إلى تعزيز هذه الحقوق. إذ بالرجوع إلى معظم المبادرات التي عرضت على البرلمان للمناقشة، يلاحظ بأنها صدرت في الغالب إما عن الحكومة أو من رئاسة الجمهورية. يمكن القول أنه بحكم وجود حركة النهضة ضمن الحكومات الائتلافية المتعاقبة، فهي بالضرورة شريكة في هذه المبادرات، لكنها في معظم الحالات لم تقدم مبادرة حقوقية وقامت بحشد معظم الأطراف السياسية والمجتمعية لدعمها. كما أن موقف حركة النهضة من تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة قد أظهر أنها لا تزال محكومة بسقف أيديولوجي جعلها تعترض على الكثير من التوصيات التي تضمنها التقرير، بما في ذلك الدعوة إلى المساواة في الإرث بين الجنسين¹¹. كما جندت قواعدها للطعن في شرعية اللجنة والدعوة إلى إسقاط تقريرها والتخلي عنه، في تناغم واضح مع الأوساط الدينية المحافظة التي هاجمت التقرير واعتبرته "معادياً للإسلام ومهدداً للأسرة وللأمن القومي"¹².

مع ذلك يحسب لحركة النهضة بكونها لم تعترض على معظم الإصلاحات التي تمت في السنوات السابقة، وأنها في معظم الحالات دعمت هذه المبادرات، وكانت طرفاً أساسياً في تمريرها برلمانياً من خلال التصويت على الكثير من مشاريع القوانين الداعمة للحريات وحقوق الإنسان.

الخلاصات

يتبين من هذه التجارب أن حركات الإسلام السياسي لم تتصرف بطريقة واحدة مع مستجدات مرحلة "الربيع العربي"، رغم أن جميعها اعتقدت في لحظة ما بأن مرحلة الخلافة السادسة قد حلت، وأن دورة الزمن قد اكتملت لتمسك هي بزمام الأمور وتتولى وحدها قيادة المنطقة، وفق منهجها الإسلامي، وذلك بعد أن احتكر العلمانيون إدارة الدولة والشأن العام منذ سقوط الخلافة العثمانية.

لقد لعبت الخصوصيات المحلية دوراً حاسماً، حيث انغمست كل حركة في الوضع الداخلي لبلدها، ولم تسمح لها ظروفها حتى بالتنسيق فيما بينها من أجل وضع خطة مشتركة على الصعيد الإقليمي. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى أن هذه الحركات الإسلامية قد توزعت على ثلاث اختيارات سياسية مختلفة مما أعطى نتائج متباينة:

أولاً: احتكار السلطة

تعتبر مصر أفضل تعبير عن ذلك، حيث قرر مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين العمل على الوصول إلى الحكم دون التعاون مع أي طرف علماني بمن في ذلك القوميون. وعلى هذا الأساس هيمنت الجماعة على الرئاسة وحصلت على الأغلبية البرلمانية وشكلت الحكومة، وحشرت بقية الأطراف في زاوية حادة. وقد كلفها هذا الاختيار الكثير وجعلها تدفع ثمنًا باهظًا.

ثانياً: المشاركة في بناء السلطة الجديدة

تعتبر تونس مثالاً بارزاً، حيث قبلت حركة النهضة، منذ البداية، التنسيق والعمل المشترك مع بعض الأحزاب العلمانية، شريطة أن تتصدر هي المشهد، وبناء عليه تأسست تجربة الترويكا. وبذلك تم القبول بالنهضة كلاعب رئيسي في دولة صديقة للغرب. لكن عجز الحركة عن مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سرعان ما ألب عليها المعارضة، وقطاع واسع من المجتمع المدني والرأي العام؛ مما دفعها في النهاية إلى التراجع والتخلي عن الحكم. وبذلك أنقذت الحركة نفسها، ونجحت في أن تعود إلى السلطة مجددًا عبر القنوات الانتخابية، وأن تشكل حكومة ائتلافية مع حزب نداء تونس المتمسك بالتراث البورقيبي.

ثالثاً: التورط في العنف

وهو ما حصل في كل من سوريا وليبيا واليمن. ففي هذه الدول الثلاث لم يتم حسم الخلافات سلمياً بين القوى السياسية والاجتماعية؛ بسبب تشبث النظام القديم بوجوده وهيمنته أو برغبة القوى الصاعدة في السيطرة على القيادة قبل فوات الأوان. وعندما يتم الانتقال من المعارضة السياسية إلى المعارضة المسلحة تنفتح كل أبواب جهنم، خاصة البحث عن السلاح والدعم المالي والتدخل الخارجي وبناء الميليشيات وتوسيع رقعة الحرب الأهلية، وما يعنيه ذلك من تدمير البلد والانتهاك الواسع لحقوق الإنسان.

اختلاف التجارب والسياقات

هذا الاختلاف في السياقات وفي التجارب المحلية انعكس على ردود فعل الجمعيات الحقوقية تجاه حركات الإسلام السياسي. فالمواقف من أحزاب سلمية تمارس عملها في ظل أوضاع ديمقراطية تختلف بالضرورة عن الموقف من حركات تدير مليشيات مسلحة، وتخوض معارك ضد هذا الطرف أو ذاك، مستعملة عدداً من الأسلحة المتطورة وتنادي بالجهاد في سبيل الله. إنهما مجالان مختلفان اختلافاً كلياً. وشتان بين النشاط المؤسسي المحكوم بالقانون والخاضع للمراقبة وبين الميدان الحربي الذي يقاس بعدد القتلى والجرحى وبمدى القدرة على إيذاء الخصم وتدميره مادياً ومعنوياً.

في مصر على سبيل المثال، اصطدمت الحركة الحقوقية برغبة الإخوان والسلفيين في احتكار السلطة والانفراد بقيادة البلد دون مشاركة بقية الأطراف في دولة ضخمة ومعقدة. كما هالها جنوح الإسلاميين نحو أسلمة الدستور والمؤسسات والتشريعات بطريقة متسارعة وعشوائية وفوقية دون النظر للتنوع أو مراعاة الأوضاع الإقليمية والدولية. وقد أدى ذلك إلى المساس بعدد الحقوق الأساسية، أو التفاوضي عنها وعدم احترامها أو الاعتراف بها.

في مقابل ذلك لم يتمكن الإخوان المسلمون في سوريا من أن يمارسوا القتال دون أن ينتهكوا حقوق الإنسان، وذلك رغم مساعدهم نحو عدم التورط مباشرة في تشكيل كتيبة مسلحة تخضع لقيادتهم علنياً. إلا أن دعمهم وتحالفهم مع مليشيات عديدة، بعضها مدعوم من تنظيم القاعدة، تأسست بعد انطلاق المواجهة المسلحة ضد النظام، جعلهم يتحملون بالضرورة مسؤولية ما ترتب عن ذلك من انتهاكات عديدة، يمكن وصف بعضها بأنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وهو ما لم تصمت عنه منظمات حقوق الإنسان التي تتهم الإخوان بازدواجية الخطاب والممارسة.

اختلف الأمر في كل من المغرب وتونس حيث غلب حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة المنهج السياسي السلمي والتشاركي على نزعة العنف التي اقتضت بشكل رئيسي على ما يسمى بتنظيمات "السلفية الجهادية". إذ بالرغم من مهادنة حركة النهضة لتنظيم أنصار الشريعة خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الثورة، وهي فترة كافية مكنت هذا التنظيم من التشكل والتوسع وبناء جهازه العسكري، إلا أن العلاقة بينهما سرعان ما انتقلت نحو المواجهة والقطيعة. مما دفع بالشيخ راشد الغنوشي إلى الإعلان عن أن حركته تقف في الصف الأول في الحرب على الإرهاب من أجل الدفاع عن الدولة الوطنية. وبرغم أن بعض السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، لا يزال يشكك في صحة هذه القطيعة والعداوة بين الطرفين -خاصة وأن قضيتي

اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي لا تزالان مطروحتان على القضاء في انتظار صدور حكم نهائي -إلا أن التحليل الموضوعي يقتضي التأكيد على أن التجريبتين، المغربية والتونسية، تختلفان كثيرا عن بقية الحالات.

أزمة ثقة بين الحقوقيين والإسلاميين

رغم اختلاف الحالات، يلاحظ أن عموم الحركات الحقوقية العربية استبطنت في تعاملها مع مختلف حركات الإسلام السياسي شكا عميقا فيها وفي مصداقيتها. ويعود هذا الشك إلى بدايات تأسيس الجمعيات الحقوقية العربية على يد عديد المناضلين الذين تحولوا من تنظيمات وتيارات سياسية يسارية أو ليبرالية. ولم يكن للإسلاميين دور في نشأة الحركة الحقوقية العربية، وإنما التحقوا بها بعد فترة من نشأتها. ونظرا لاختلاف البنية الأيديولوجية بين المدرستين العلمانية والإسلامية؛ استمر الشك في نوايا الحركات التي يطلق عليها "الإسلام السياسي"، خاصة عندما تضخم دورها في السنوات الأخيرة وانتقلت إلى ممارسة الحكم في أكثر من دولة عربية. إذ في كل مناوشة تحصل حول مسألة ما، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، يكتسب الجدل طابعا أيديولوجيا صريحا يحدد الخلاف الذي شهدته بدايات تأسيس منظومة حقوق الإنسان ومدى توافقها مع المنظومة الإسلامية فلسفيا وتشريعيا.

خلافات بين الحركات الحقوقية

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المنظمات الحقوقية ليست متجانسة في تعاملها مع حركات الإسلام السياسي. إذ هناك جدل مستمر منذ سنوات داخل الساحة الحقوقية حول مسائل عديدة من بينها طبيعة التعامل مع هذه الحركات: هل يمكن الاطمئنان لمواقفها أم لا؟ وهل هي متباينة حقًا فيما بينها أم أنها كتلة واحدة ذات خطابات تبدو متميزة؟ وهل يجوز فتح الباب أمام انخراط بعض عناصرها في المنظمات الحقوقية أم أن ذلك من شأنه أن يشكل تهديدا لهذه الجمعيات؟ وإذ يتفق الجميع على ضرورة الدفاع عن الإسلاميين في حال تعرضهم للاضطهاد بشكل صريح وثابت، إلا أن البعض يتجنب المغالاة في هذا السياق حتى لا تتحول الحركة الحقوقية إلى جمعيات يوظفها الإسلاميون من أجل تأكيد حقهم في العمل السياسي، وهو ما يثير غضب الحكومات ويدفع بها إلى تخويف النشطاء والضغط عليهم ومنعهم، بذريعة الحفاظ على الأمن القومي، من الدفاع عن الإسلاميين. كما يتم تشويه المنظمات المحلية والدولية التي تنصف هؤلاء أو تقبل باحتضان بعضهم وتمكنهم من العضوية أو تكلفهم بمهمة ضمن هياكلها الداخلية¹³.

النشطاء أمام الاختبار الصعب

هكذا تجد الحركة الحقوقية في المنطقة العربية نفسها مرة أخرى أمام ذات التحدي الذي تعرضت له منذ عشرات السنين. فهي مخيرة بين طريقين، الأول هو الالتزام الكامل بما تمليه عليها مبادئ حقوق الإنسان وذلك بالدفاع عن أي مظلوم مهما كانت عقيدته وانتماؤه السياسي؛ انطلاقا من أن "كل الحقوق لجميع الناس"، وأن تتحمل في سبيل ذلك التشويه والتشكيك والاضغوط التي تصدر عن مختلف الجهات غير المؤمنة بالمنظومة الحقوقية. سواء أكانت حكومات أو وسائل إعلام أو أحزاب مؤدلجة لها حسابات تريد أن تقوم بتصفيها مع الإسلاميين. أما ثاني الخيارات أمام حركة حقوق الإنسان هو الخضوع لمراكز القوى، وتقبل المناورة والتمييز بين الضحايا وأن تتعاون بطرق ملتوية مع الأنظمة الحاكمة وتستجيب لبعض رغباتها على حساب الحق، وعندها ستفقد الحركة مصداقيتها، وستساهم في تبرير الانتهاكات الخطيرة التي عادت من جديد لتحصل بكثافة في عديد الدول العربية.

المطلوب ليس مهادنة الإسلاميين، أو السكوت عن تجاوزاتهم لحقوق الإنسان، وإنما المراد في هذه المرحلة هو الالتزام الحقوقي الصلب تجاه جميع الأطراف، مع الاستناد إلى المرونة والحكمة في الأسلوب والتحرك. إن نشطاء حقوق الإنسان مدعوون إلى أن يستحضروا باستمرار مهمتهم الأساسية القائمة على الاعتقاد بأن قمع الخصوم السياسيين، بمن فيهم الإسلاميون، هو طريق يؤدي بالضرورة إلى تغذية الإرهاب وتكريس الاستبداد¹⁴.

الوضوح وعدم المراوغة

في المقابل، لا بد من الإقرار بأن الحركات الإسلامية مطالبة من جهتها بالوضوح، وتجنب المخاتلة السياسية والفكرية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. صحيح أن مواقف الإسلاميين من حقوق الإنسان تختلف من فصيل إلى آخر¹⁵، ولا يجوز وضع الجميع في كيس واحدة، لكن على الإسلاميين عدم رفع شعار واستبطان نقيضه، وأن يلتزموا بتعهداتهم ولا ينقلبون عليها بعد الوصول إلى السلطة¹⁶. وأن يلتزموا الصدق مع الحركات الحقوقية، ولا يتعاملون معها بأسلوب توظيفي ومرحلي من شأنه أن يعمق أزمة الثقة بين الطرفين، ويضعف نشاط حقوق الإنسان عندما يجدون أنفسهم في مواقف محرجة سواء تجاه أنظمة الحكم أو تجاه الرأي العام المحلي والدولي، وذلك عندما يقدمون شهادات لا تكون متطابقة مع الممارسات الفعلية للإسلاميين، سواء عندما يكونون في المعارضة أو عندما ينتقلون إلى الحكم وإدارة الشأن العام.

عن الكاتب

صلاح الدين الجورشي هو كاتب وإعلامي وناشط حقوقي، خبير في مجال الحركات الإسلامية وقضايا التحول.

¹ "اعتبرت ثمان من المنظمات الحقوقية أن حكم رابعة الذي صدر بتاريخ 8 سبتمبر 2018 دليل جديد على انحراف سير العدالة وتغافل مخزي عن معاقبة الجناة الحقيقيين". وأعربت هذه المنظمات عن "رفضها لإجراءات هذه المحكمة التي تعد مجرد مثال على ما لحق بالقضاء المصري من خلل وانحراف عن معايير المحاكمات العادلة والنزاهة والاستقلالية". معربة عن تنافي الحكم مع مبدأ شخصية العقوبة والمسئولية الجنائية للفرد. فبعد مرور 5 سنوات على أحداث فض اعتصام "رابعة" الذي راح ضحيته 623 شخصاً - بحسب تقرير تقصي الحقائق للمجلس القومي لحقوق الإنسان- بينهم 8 من أفراد الشرطة، قررت المحكمة معاقبة الناجين من المذبحة بالإعدام والحبس، بدلاً من محاسبة المسؤولين عن هذا الارتفاع المفرط في أعداد القتلى بين صفوف المعتصمين والذي قدرته بعض التقارير الحقوقية بأكثر من ألف قتيل. بما يؤكد أن إدانة جميع المتهمين في هذه القضية مقصود لتبرئة المؤسسات العسكرية والشرطة من جرائم القتل البشعة المرتكبة أثناء الفض". وهذه المنظمات هي: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز عدالة للحقوق والحريات، مبادرة الحرية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، مركز بلادي للحقوق والحريات، كومبي فور جاستيس، مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف.

² هناك حاجة ملحة لإعادة التأمل في تلك المرحلة من خلال توثيق المواقف التي صدرت عن جميع الأطراف، وفهم الأسباب والظروف التي تحكمت في مسارات الجميع.

³ أحمد أبازيد، الحركات الإسلامية في سوريا: ديناميات التشطي وآفاق التقارب، مركز الجزيرة للدراسات، 5 سبتمبر 2016.

⁴ صدرت الوثيقة بتاريخ 25 آذار / مارس 2012

⁵ جماعة الإخوان المسلمون في سورية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط <http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48396>

⁶ أكد ملهم الدروي أحد قادة الإخوان في حوار أن جماعة حافظت على "الإستراتيجية التي أعلنتها حول سلمية الثورة حتى آذار 2012، فبعد المجازر التي ارتكبتها بشار الأسد في بابا عمرو في حمص، التقى مجلس شوري الجماعة واعتمد الدفاع عن النفس وعن المستضعفين وقال في بيانه" الدفاع عن النفس حق مشروع والدفاع عن المظلومين واجب شرعي". وأضاف "نعم تم تشكيل هيئة الدروع والإعلان عنها، لكن ضعف الموارد ومحاربة الكثيرين لها اضطر الجماعة للتخلي عنها، إذ لا موارد مالية وغير مالية متوفرة للجماعة تسمح لها بالاستمرار في دعمها. أما الجيش الحر فقد كانت الجماعة اول من أطلق هذا الاسم على الكتائب المقاتلة والتي كانت تدعمها جميعاً بما يتوفر لديها، وكانت تقف على مسافة واحدة تجاه الجميع، الأمثلة والأدلة أكثر من أن تعد أو تحصى. المصدر: موقع السوري الجديد.

⁷ مصعب الحمادي، دور الإخوان في إفشال الثورة السورية، موقع السوري الجديد newsyrian.net

⁸ ورد في بيان أصدرته الجماعة أنها ستدعم وتساند الجيش التركي "ضدّ التنظيمات الإرهابية ذات المشاريع الانفصالية في الشمال السوري"، داعية "الثوار" للوقوف إلى جانب إخوانهم في "الجيش الوطني السوري" لمواجهة هذه الحركات الانفصالية.

وأيد الإخوان المسلمون في بيانهم "حق الجمهورية التركية باتخاذ الخطوات اللازمة للدفاع عن أمنها القومي"، معتبرين أن "المكوّن الوطني الكردي هو جزء أصيل من نسيج الشعب السوري وله كامل حقوق المواطنة". watanipress.com

⁹ تعهدت الحركة قبل الحرب الأخيرة بأن "يلتزم التجمع اليمني للإصلاح بالشراكة الكاملة مع سائر القوى الوطنية والإقليمية والدولية تحت قيادة السلطة اليمنية بمحاربة الإرهاب بكل أنواعه وأشكاله ومصادره، بالديمقراطية والتعليم والتثقيف والتنمية، باعتباره سرطانا لا وفعلا ومواجهته فكرا

يهدد أمن واستقرار اليمن فحسب بل ويهدد أمن دول المنطقة والعالم كله". كما اعتبر التجمع اليمني للإصلاح أن "امتلاك السلاح - بكل أنواعه - هو حق للدولة وحدها، ولا يحق لأية قوى سياسية أن تمتلك مليشيات أو مجموعات مسلحة من أي نوع وتحت أي مبرر، وأن القانون ينظم حق الأفراد في امتلاك السلاح الفردي لأغراض الدفاع عن النفس". من بيان حزب التجمع اليمني للإصلاح بمناسبة الذكرى الـ 36 لتأسيسه / موقع يمن بريس الثلاثاء 2018/09/11 . yemen-press.com

¹⁰ أسسه الناشط الحقوقي اليمني عز الدين الأصبحي خلال سنة 1995 والذي أصبح فيما بعد وزيراً لحقوق الإنسان وسفيراً لليمن في المغرب. ورد في بيان مجلس شورى حركة النهضة ما يلي "مبادرة المساواة في الإرث فضلاً عن تعارضها مع قطاعات الدين ونصوص الدستور ومجلة الأحوال الشخصية فهي تثير جملة من المخاوف على استقرار الأسرة التونسية ونمط المجتمع. ويدعم المجلس كل مسعى لتطوير المجلة، بما يساهم في ضمان حقوق المرأة، وبما لا يتعارض مع النصوص القطعية في الدين ونصوص الدستور". انظر: حسن العيادي، حركة النهضة: الكل صف واحد ضد «المساواة في الميراث»، 28 أغسطس 2018

¹¹ بيان أساتذة جامعة الزيتونة بشأن تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة coran-constitution.tn
¹² ورد في مقال لمحمود بسبوني ما يلي "سخر بهي الدين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لخدمة مشروع الإخوان، ولا زال يمارس نفس الدور بعد هروبه من مصر وإقامته في تونس، حتى إنه شارك في مؤامرة متكاملة على سيناء مع مركز هيومان رايتس فريست لغل يد الجيش عن مكافحة الإرهاب، وحاول أكثر من مرة إصدار قرارات دولية بمنع توريد السلاح للجيش المصري، وكان هو صاحب أطروحة أن ملاحقة الدولة لتنظيم الإخوان الإرهابي والتيارات المتأسلمة هي السبب وراء الإرهاب، وهو نفس الطرح الذي تروج له أوباق الجماعة في الإعلام الغربي، وقناة الجزيرة القطرية". انظر: المصيدة | 18 بهي الدين حسن.. «عرب» أبو الفتوح للمجتمع الدولي، 15 فبراير 2018، موقع مبتداً <https://www.mobtada.com/details/699355>

¹⁴ يؤكد هيثم مناع أن "القاعدة التي تحدث عنها جاك بيرك قبل ثلاثين سنة "ازرع استبدادا تحصد أصوليات"، وإن لم تكن عالمية، فهي "صحيحة في قراءاتها العربية والإسلامية، إن السلطات المحرومة من أية مشروعية تاريخية أو شعبية والتي تعالج بالنطع والسيف قضايا المواطن تعطي المشروعية للحركات المتطرفة". ويرى أن الطبقات الغنية في بلدان العالم الثالث عززت وجود حكام يتلخص برنامجهم في تأمين السلطة والنهب ومقاومة المواطنة والديمقراطية. كما حمل المثقفين مسؤولية إضافية في هذا المجال، وانتقد خوفهم من الأجهزة القمعية من جهة وصمتهم على الفكر الديني الاستثنائي وتبريرهم له أحيانا". راجع كتابه "السلفية والإخوان وحقوق الإنسان" عن المؤسسة العربية الأوروبية للنشر.

¹⁵ ينتقد الكاتب أحمد فهمي، وهو ذو موقف سلفي أن "الضعف في دور التأصيل الشرعي -أو بعبارة أخرى الاحتكام لعموميات الشرع واعتبار المقاصد مع إهمال النظر في الأدلة الثابتة- يؤول في معظمه إلى حالة الاهتزاز الفكري والنفسي التي طالت العديد من رموز الفكر والعمل الإسلامي، جزاء تزايد الهوية الفاصلة بين ثوابت الإسلام ومقتضيات الشرع كما تعرضها بوضوح نصوص الكتاب والسنة، وبين متغيرات الواقع العلماني، وإفرازاته المتلاحقة على المستويين المحلي والعالمي. لقد أصيب الكثيرون بالارتهاق الفكري للغرب

... ويعتبر أن الإسلاميين ينقسمون في موقفهم من منظومة حقوق الإنسان إلى ثلاث أطراف: اتجاه الرفض يتمثل غالباً في الاتجاه العلمي السلفي، وهذا أمر بديهي ناتج من اعتماد منهج شرعي واضح في الحكم على المستجدات، كما أن هذا الاتجاه بطبيعته بعيد إلى حد ما عن ضغوط المواجهة السياسية أو العسكرية مع أي من الأنظمة القائمة، وهو ما يحفظ له رؤيته الشرعية ثابتة، مع مراعاة تفاوت الرؤى والاجتهادات.

أما اتجاه العمل الجهادي، وإن كان يصنف من مجمله ضمن اتجاه الرفض، إلا أن ظروف المواجهة الناتجة عن طبيعته ومنهجه في التغيير، تُحوج رموزه وأتباعه إلى الاحتجاج بحقوق الإنسان لدفع أو تخفيف آثار التعذيب والاعتقال ونحوها، خاصة أولئك المقيمين أو اللاجئين في الدول الغربية، بيد أن الانتكاه على بعض حقوق الإنسان في هذا المجال قد يترتب عليه مع الاستمرار والتراكم أن تتحول إلى ثابت يصعب تجاوزه أو الخروج عليه خاصة في الخطاب العام، وفي الواقع يُعتبر هذا الباب (استخدام حقوق الإنسان في مواجهة قضايا التعذيب والاعتقال (مدخلاً هاماً لترويج وتسريب مفاهيم حقوق الإنسان وإكسابها القبول لدى الإسلاميين، وهو ما يدعو إلى الانتباه لدفع خطر هذا التسرب، وسيأتي الكلام عليه بتفصيل أكثر إن شاء الله . ويمكن أن يدرج في قائمة الرافضين بعض الاتجاهات والرموز التي ترفض في العموم مفاهيم حقوق الإنسان، وإن كانت تستخدم في أدبياتها وكتاباتاتها هذا المصطلح في سياق الدلالة على سبق الإسلام في طرحه وبسطه بما لا يدع مجالاً لتفوق الغرب فيه، ومن أمثلة هؤلاء: الشيخ أبو الأعلى المودودي، وكتابه: حقوق الإنسان في الإسلام.

ونحن نرفض هذا الأسلوب في تناول القضية؛ لأننا لا نحتاج أن نعيد ترتيب أحكامنا الشرعية ومبادئنا الإسلامية وفق سياقات غربية، حتى إن اقتضرت على استخدام المصطلح، أو الشكل دون المضمون، فلا فائدة ترحي من ذلك -والله أعلم- لأن المسلم يكفيه دينه، أما الغربي فما نبرزه نحن على أنه حق، قد ينظر إليه هو على أنه سلب لحق، كما في الحقوق المتعلقة بحرية الدين، والمساواة بين الرجل والمرأة، وغيرها، ولا شك أن هذا الاتجاه -الرفض- في عمومته يمثل الموقف الصحيح الواجب اتخاذه في هذه القضية.

مقال "الحركات الإسلامية وحقوق الإنسان" موقع البيان مركز البيان للبحوث والدراسات بتاريخ 2012/06/18
¹⁶ أكد الدكتور الطيب زين العابدين عضو سابق بمجلس شورى الحركة الإسلامية السودانية "تنكرت الحركة الإسلامية عند استلامها السلطة في 1989 لكل أطروحاتها عن الحريات الأساسية بصورة غير مسبقة لدى القوى السياسية الأخرى، خاصة بعد أن بقيت في الحكم ثلاث وعشرين سنة هي الأطول لأي نظام في السودان. عمدت حكومة الإنقاذ من أول يوم لها، مثل كل الانقلابات العسكرية، إلى تعطيل الدستور وحل البرلمان ومجلس السيادة الحاكم، وحظر أنشطة الأحزاب السياسية ومصادرة ممتلكاتها والغاء تراخيص الصحف ومصادرة ممتلكاتها، وحل النقابات العمالية والاتحادات المهنية، وحجرت تماماً على حرية التعبير والتنظي" دراسة بعنوان "تجربة الحركة الإسلامية السودانية في مجال حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق" صحيفة الراكوبة في 10 نوفمبر 2012 www.alracoba.net